مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: التحديات القانونية والإجرائية لتقديم المساعدات الإنسانية وأساليب التغلب عليها في القانون الدولي والتشريع الإماراتي
اسم الكاتب: خميس جمعة الدرمكي، صالح عدنان الشريدة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8738
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 18:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة

المجلد 22، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v22.i1.17

التحديات القانونية والإجرائية لتقديم المساعدات الإنسانية وأساليب التغلب عليها في القانون الدولي والتشريع الإماراتي

خميس جمعة الدرمكي[1]

صالح عدنان الشريدة[2]

تاريخ الاستلام: 17-01-2024 **تاريخ القبول: 08-05-2024**

ملخص البحث:

يتطرق هذا البحث إلى المشهد المعقد للتحديات القانونية والإجرائية المحيطة بتقديم المساعدات الإنسانية، سواء في إطار القانون الدولي أو السياق التشريعي لدولة الإمارات العربية المتحدة. من خلال دراسة القضايا المتعددة الأوجه المتعلقة بالعقبات البيروقراطية، وقيود الوصول، والتعقيدات التنظيمية، تحدد هذه الدراسة العقبات الرئيسية التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنسانية. ويقدم تحليلاً شاملاً للحلول المحتملة، مع التركيز على أهمية تبسيط العمليات، وتعزيز التنسيق، وتعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز الامتثال القانوني. ومن خلال معالجة هذه التحديات بشكل مباشر، يهدف هذا البحث إلى المساهمة برؤى قيمة في تحسين جهود المساعدات الإنسانية، وضمان استجابات أكثر كفاءة وفي الوقت المناسب وسليمة من الناحية القانونية للأزمات، سواء على المستوى العالمي أو داخل دولة الإمارات العربية المتحدة

الكلمات الدالة: تحديات المساعدات الإنسانية، العوائق القانونية في المساعدات الإنسانية، التشريعات الإماراتية الخاصة بالمساعدات الإنسانية، التغلب على العوائق الإجرائية

---

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

U20105903@sharjah.ac.ae

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة

تأتي المساعدات الإنسانية كمفهوم أساسي في إطار التعاون الدولي وحماية حقوق الإنسان في مواجهة التحديات الإنسانية المتعددة، سواءً كانت ناجمة عن النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية، أو أزمات اللاجئين، وتظهر التحديات القانونية والإجرائية كعقبات تعيق تلك الجهود الإنسانية، وهي تحديات تتجاوز الحدود الوطنية لتشمل القانون الدولي والتشريعات الوطنية

كما تشكل التحديات القانونية والإجرائية عقبات رئيسية تواجه جهود تقديم المساعدات الإنسانية في السياق الدولي والإماراتي؛ ففي السياق الدولي، تتصاعد التحديات نتيجة للتعقيدات المتنوعة للنزاعات والكوارث والتحديات الاقتصادية والسياسية، وتشمل هذه التحديات ضعف التنسيق بين الدول والمنظمات الإنسانية، والصراعات القائمة التي تعرقل وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة، والصعوبات في تأمين الوصول الآمن للعاملين الإنسانيين

بالإضافة إلى ذلك، يظهر التحدي القانوني في تطبيق وامتثال قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان؛ إذ يمكن أن تحدث توترات بين مبادئ حماية السكان المحليين والسيادة الوطنية. أما في السياق الإماراتي، فتنبثق التحديات من الحاجة لتطوير وتعزيز التشريعات المحلية والسياسات لتلبية التحديات المعاصرة، بما في ذلك توفير إطار قانوني ملائم يسهم في تنظيم وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية

أولاً- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على تحديات تقديم المساعدات الإنسانية، وذلك في سياق القانون الدولي والتشريع الإماراتي؛ فمع تصاعد تعقيدات النزاعات والكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية، تزداد الحاجة إلى فهم عميق للقوانين والإجراءات التي تنظم عمليات تقديم المساعدات. ويمثل هذا البحث إسهاماً هاماً في مجال دراسات المساعدات الإنسانية وتقديم الدعم للباحثين وصُناع القرار على حد سواء، لتحسين توجيه وتنفيذ المساعدات الإنسانية بشكلٍ فعَّال وملائم في مواجهة التحديات القانونية والإجرائية المعقدة

ثانياً- أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم المساعدات الإنسانية وإطارها القانوني.
2. الوقوف على التحديات القانونية المقيدة للمساعدات الإنسانية في القانون الدولي.

3. بيان التحديات القانونية المقيدة للمساعدات الإنسانية في التشريع الإماراتي.
4. تحليل التحديات المتعلقة بضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبطريقة فعالة وأساليب التغلب عليها.

ثالثاً- إشكالية البحث:

يتناول هذا البحث مشكلة التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه عمليات تقديم المساعدات الإنسانية في سياق القانون الدولي والتشريع الإماراتي؛ إذ تعتبر هذه التحديات عوائق تقف أمام تنفيذ وتوجيه المساعدات بفاعلية وسلاسة للمجتمعات المتضررة، سواءً على صعيد تنسيق الجهود الدولية أو تأمين الوصول السريع والآمن للمساعدات، وبالتالي تتطلب الدراسة تحليلاً دقيقاً لهذه التحديات واستقراء السُبل الممكنة للتغلب عليها بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والإجرائية المعمول بها

رابعاً- منهج البحث:

سيعتمد منهج هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ سيتم وصف التحديات القانونية والإجرائية لتقديم المساعدات الإنسانية على المستوى الدولي والتشريع الإماراتي، وتحليل الأدبيات القانونية والقوانين الدولية ذات الصلة لفهم هذه التحديات، كما سيتم أيضًا دراسة التشريعات والسياسات الإماراتية ذات الصلة لتحديد كيفية التعامل مع هذه التحديات على المستوى الوطني

خامساً- خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم المساعدات الإنسانية وإطارها القانوني

المبحث الثاني: التحديات القانونية المقيدة للمساعدات الدولية وأساليب التغلب عليها في القانون الدولي والتشريع الإماراتي

المبحث الثالث: تجربة دولة الإمارات في الحد من آثار التحديات اللوجستية والأمنية المقيدة للمساعدات الإنسانية

المبحث الأول: مفهوم المساعدات الإنسانية وإطارها القانوني

تمهيد وتقسيم:

يجسد مفهوم المساعدات الإنسانية المبدأ الأساسي المتمثل في تخفيف المعاناة الإنسانية أثناء الأزمات وحالات الطوارئ، بغض النظر عن مصدرها أو موقعها؛ إذ تسعى المساعدات الإنسانية في جوهرها إلى توفير المساعدة المنقذة للحياة والحماية والدعم للسكان الضعفاء المتضررين من النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو غيرها من الأزمات الإنسانية، ويرتكز الإطار القانوني الذي يحكم المساعدات الإنسانية في المقام الأول على القانون الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، وتضع هذه المعاهدات المبادئ الأساسية للمساعدات الإنسانية، مع التركيز على الحياد والإنسانية وعدم التحيز والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين (أبو خوات، 2009)

وللتعرف على مفهوم المساعدات الإنسانية وإطارها القانوني، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف المساعدات الإنسانية وأنواعها

المساعدة الإنسانية مصطلح يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والتدخلات التي تهدف إلى تقديم المساعدة والدعم للسكان المتضررين من الأزمات والكوارث. ومع ذلك، يمكن أن يكون تحديد المساعدة الإنسانية مهمة معقدة بسبب وجهات النظر والنهج المتنوعة في هذا الميدان (أبو القاسم، 2021)

أولاً- تعريف المساعدات الإنسانية:

يمكن تعريف المساعدات الإنسانية لغةً وقانوناً وإنسانياً، وذلك على النحو التالي:

1. تعريف المساعدات الإنسانية لغةً:

التعريف اللغوي لمصطلح "المساعدات الإنسانية" في اللغة العربية هي: الدعم والمساعدة التي يُقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظمات للأشخاص والمجتمعات المتضررة والمحتاجة في حالات الأزمات والكوارث الطبيعية أو الناجمة عن النزاعات، وتشمل المساعدات الإنسانية توفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي، بهدف تحسين الظروف المعيشية والمساعدة في استعادة الاستقرار والتنمية المُستدامة للمجتمعات المتأثرة (عمر وآخرون، 2008)

2. التعريف القانوني للمساعدات الإنسانية:

من منظور قانوني، المساعدة الإنسانية تُعرف بأنها تقديم المساعدة والدعم للأفراد والمجتمعات المتأثرة بالنزاعات أو الكوارث، مع التأكيد على أهمية دعم الأُطر القانونية الدولية، كالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لإيصال المساعدات (الخليلي، 2022)

3. التعريف من منظور إنساني:

من منظور إنساني، المساعدات الإنسانية تتجاوز الإطار القانوني، مركزةً على التعاطف والتضامن مع المحتاجين. تشمل إجراءات لإنقاذ الأرواح، تخفيف المعاناة، وتعزيز كرامة الإنسان (Orford, 2011)

ويرى الباحث أن تعريف المساعدة الإنسانية يجمع بين المنظورين القانوني والإنساني، مركزاً على توفير المساعدة والحماية للسكان المتأثرين بالأزمات. يبرز الجانب القانوني امتثال للأُطر الدولية، بينما يؤكد الجانب الإنساني على التعاطف ورفاهية الأفراد والمجتمعات المتضررة

ثانياً- أنواع المساعدات الإنسانية:

تغطي المساعدات الإنسانية تدخلات متنوعة لتخفيف المعاناة ودعم المتضررين من الأزمات، الحروب، الأوبئة، وغيرها من الطوارئ. أنواع المساعدات تتفاوت بحسب طبيعة الأزمة، احتياجات المتضررين، والسياق الخاص لتقديم المساعدة (محمد، 2008). ويمكن التعرف على أنواع المساعدات الإنسانية، على النحو التالي:

1. المساعدة الغذائية:

المساعدات الغذائية، كأحد أكثر أشكال المساعدات الإنسانية إلحاحاً، تشمل توفير الغذاء الأساسي، دعم التغذية، وبرامج التغذية في المناطق المتأثرة بالأزمات. تهدف لمنع سوء التغذية، معالجة الجوع، وضمان الاحتياجات الغذائية للمتضررين في الأزمات الحادة (أبو خوات، 2009)

برامج المساعدة الغذائية تحتاج تعاونًا بين المنظمات الإنسانية، الحكومات، والمجتمعات المحلية، وغالبًا تشمل مراكز تغذية وبرامج تكميلية لضمان توفير الغذاء في الوقت المناسب. تُعطى الأولوية للفئات الضعيفة كالأطفال، النساء الحوامل والمرضعات، وكبار السن، لمعالجة خطر سوء التغذية وتوفير رعاية خاصة (العامري، 2023)

ويستنتج الباحث، المساعدات الغذائية، جزء أساسي من المساعدات الإنسانية في الأزمات، تلبي الحاجة المُلحة لغذاء كافٍ ومغذٍ، تمنع سوء التغذية، وتدعم الرفاه العام. تجمع بين توفير الغذاء، برامج التغذية، والتعليم، لتخفيف المعاناة وتعزيز الانتعاش المُستدام في الأزمات الحادة

2. مساعدات توفير المأوى والمواد غير الغذائية:

بعد الكوارث، يصبح المأوى والمواد غير الغذائية حيوية لرفاه وسلامة المتضررين، وتشمل هذه المساعدات توزيع خيام، قماش مشمع، وحلول إسكان مؤقتة. يُوفر أيضاً بطانيات، مستلزمات نظافة، أواني طبخ، وملابس لتلبية الاحتياجات الفورية واستعادة الكرامة وحياة طبيعية لمن فقدوا منازلهم وممتلكاتهم (شلبي، 2019)

في أعقاب الكوارث، يعد المأوى والمواد غير الغذائية أساسيين في المساعدات الإنسانية. عند نزوح المجتمعات بسبب الكوارث أو النزاعات، يُصبح الحصول على مأوى آمن ومناسب مصدر قلق رئيسي. توفير الخيام، القماش المشمع، وحلول الإسكان المؤقتة يضمن للأفراد والعائلات مساحة آمنة للعيش خلال فترة ما بعد الأزمة (السليس، 2020)

توزيع المواد غير الغذائية يلعب دورًا مهمًا في تلبية احتياجات المتضررين واستعادة الكرامة والحياة الطبيعية. البطانيات توفر الدفء والراحة في الظروف الجوية القاسية، خصوصًا لمن فقدوا منازلهم. مواد النظافة كالصابون والمنتجات الصحية وأوعية المياه النظيفة ضرورية للنظافة الشخصية ومنع انتشار الأمراض في بيئات مزدحمة أو غير صحية (المحمد، 2007)

توفير أواني الطهي ومواد أساسية غير غذائية يتيح للأفراد والأسر إعداد وتخزين الطعام، مما يعزز الاكتفاء الذاتي ويحافظ على الممارسات الثقافية في الطهي. كذلك، توزيع الملابس يعوض عما فُقد خلال الكارثة ويضمن للأفراد ملابس مناسبة للحماية من الأحوال الجوية (Slim, 2015)

ويستنتج الباحث، توفير المأوى والمواد غير الغذائية يُعد جزءًا حيويًا من المساعدات الإنسانية بعد الكوارث، حيث يلبي الاحتياجات الفورية للمتضررين، ويضمن سلامتهم ورفاههم. يدعم هذا التوفير قدرتهم على الصمود والتعافي، وتهدف المنظمات الإنسانية من خلاله لاستعادة الإحساس بالحياة الطبيعية والكرامة للأفراد والعائلات المتأثرين بالكوارث

3. الخدمات الصحية والمساعدة الطبية:

المساعدات الإنسانية غالبًا تتضمن خدمات الرعاية الصحية والمساعدة الطبية في مناطق الأزمات، بما في ذلك نشر فرق طبية، إقامة مرافق رعاية صحية مؤقتة، وتوفير

الأدوية واللقاحات. تشمل الخدمات الرعاية الطبية الطارئة، صحة الأم والطفل، الوقاية من الأمراض ومكافحتها، ودعم الصحة العقلية. الهدف هو ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، تلبية الاحتياجات الصحية العاجلة، ومنع انتشار الأمراض بين الفئات الضعيفة (الخليلي، 2022)

في مناطق الأزمات، تعتبر الخدمات الصحية والمساعدات الطبية أساسية للمساعدات الإنسانية. إثر الكوارث أو النزاعات، يصعب الوصول لرعاية صحية كافية، وتزيد مخاطر الصحية للمتضررين. توفير الرعاية الصحية الأساسية والمساعدة الطبية ضروري لمواجهة الاحتياجات الصحية العاجلة، منع انتشار الأمراض، وإنقاذ الأرواح (أبو خوات، 2009)

المنظمات الإنسانية تنشر فرقًا طبية، بما في ذلك أطباء وممرضات، لتقديم الرعاية الطبية الطارئة وإنشاء مرافق صحية مؤقتة مثل المستشفيات الميدانية أو العيادات المتنقلة. هذه المرافق، مجهزة بالمستلزمات الطبية، الأدوية، اللقاحات، ومعدات التشخيص والعلاج، تضمن وصول المتضررين إلى الخدمات الطبية الأساسية (أبو القاسم، 2021)

الهدف الرئيسي للخدمات الصحية والمساعدة الطبية في السياقات الإنسانية هو إنقاذ الأرواح، تخفيف المعاناة، وتعزيز رفاه المتضررين. هذا يتطلب تنسيقًا وثيقًا مع السلطات الصحية المحلية، الجهات الإنسانية الأخرى، والمجتمع (السويدي، 2019)

ويستنتج الباحث، أن الخدمات الصحية والمساعدات الطبية تهدف لضمان الرعاية الصحية المنقذة للحياة، منع انتشار الأمراض، وتوفير الرعاية الأساسية للمتضررين من الأزمات. بنشر فرق طبية، إقامة مرافق صحية مؤقتة، وتوفير الأدوية والإمدادات، تسعى المنظمات الإنسانية لتخفيف المعاناة وتعزيز الصحة ورفاهية السكان في المناطق المتأثرة بالأزمات

4. توفير المياه والصرف الصحي والنظافة:

الوصول لمصادر مياه آمنة، مرافق صرف صحي مناسبة، وتعزيز نظافة جيدة مهم لصحة وكرامة المتضررين (محمد، 2008). مكون رئيسي لمساعدات المياه والصرف الصحي هو توفير المياه النظيفة، خاصةً عند تلوث مصادر المياه أو تعطلها في الطوارئ، مما يزيد خطر الأمراض المنقولة بالمياه. تعمل المنظمات الإنسانية على توفير مياه آمنة بطرق كنقلها بشاحنات، إصلاح بنية المياه، أو تركيب أنظمة معالجة، لتلبية حاجة مياه الشرب الآمنة وتقليل مخاطر الأمراض (أبو خوات، 2009)

مرافق الصرف الصحي تعتبر جانبًا مهمًا في تدخلات المياه والنظافة؛ إذ يفتقر النازحون أو المتضررون من كوارث لمراحيض مناسبة، مما يسبب ظروفًا غير صحية

ويزيد خطر تفشي الأمراض. الجهود الإنسانية تركز على بناء مرافق صرف صحي، مثل المراحيض المؤقتة، للتخلص السليم من النفايات والحفاظ على النظافة (المرعشلي، 2022)

أنشطة تعزيز النظافة تلعب دورًا حيويًا في تحسين الصحة. المنظمات الإنسانية تنفذ حملات توعية وتوزع أدوات النظافة كالصابون والمناشف. تهدف هذه الجهود لتثقيف المجتمعات المتضررة حول ممارسات النظافة المناسبة، بما في ذلك غسل اليدين والنظافة الشخصية ونظافة الطعام. هذا يساعد في تقليل مخاطر الأمراض المعدية ويساهم في تحسين الصحة العامة والرفاهية (الخياط، 2019)

ويستنتج الباحث، أن المساعدات الإنسانية المتنوعة، تشمل الغذاء، المأوى، المواد غير الغذائية، الرعاية الصحية، المساعدة الطبية، المياه والصرف الصحي، تعكس نهجًا شاملًا لاحتياجات السكان المتضررين من الأزمات. تركز هذه المساعدات على الأمن الغذائي، المأوى، الرعاية الصحية، والوصول إلى المياه النظيفة. فهم هذه الأنواع يمكن الجهات الإنسانية من تصميم استجابات فعَّالة لدعم رفاهية ومرونة المجتمعات المتضررة

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمساعدات الإنسانية في المعاهدات الدولية والتشريع الإماراتي

إن تقديم المساعدة الإنسانية في أوقات الأزمات هو جانب أساسي من جوانب الاستجابة العالمية للتخفيف من المعاناة الإنسانية وحماية حقوق ورفاه السكان المتضررين، ويكمن وراء كواليس هذه المساعدة الحيوية إطار قانوني قوي يوجه العمل الإنساني وينظمه (أبو خوات، 2009)

ويمكننا التعرف على الإطار القانوني للمساعدات الإنسانية في المعاهدات الدولية والتشريع الإماراتي، وذلك على النحو التالي:

أولاً- المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية:

تشكل المعاهدات الدولية الإطار القانوني والمبادئ للمساعدة الإنسانية؛ إذ توفر أساسًا لحقوق ومسؤوليات ومساءلة الدول والجهات الإنسانية في تقديم المساعدة خلال الأزمات والطوارئ (المرعشلي، 2022). ويمكن التعرف على المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، وذلك على النحو التالي:

1. اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية:

اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية تشكل أساس القانون الدولي الإنساني، محددةً الالتزامات وتدابير الحماية لضحايا النزاعات المسلحة. تحدد هذه الاتفاقيات

حقوق المدنيين، المقاتلين غير القادرين على القتال، والعاملين الطبيين، وتوفر الأساس القانوني لحماية الأفراد المتضررين من النزاعات، بما في ذلك الوصول للمساعدات الإنسانية والرعاية الطبية (أحمد، 2020)

وتشكل اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية أدوات قانونية دولية لحماية ومساعدة المتضررين من النزاع المسلح. تتألف هذه الاتفاقيات من أربع معاهدات رئيسية، الأولى، الثانية، الثالثة، والرابعة، وتتناول فئات محددة من الأشخاص والأوضاع في النزاعات المسلحة (العامري، 2023)

ومن الجوانب الرئيسية التي تناولتها اتفاقيات جنيف حماية المدنيين؛ إذ يُحظر أعمال العنف والتمييز وأشكال الأذى الأخرى ضد المدنيين، مما يضمن سلامتهم ورفاههم، وتؤكد الاتفاقيات على ضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين وحظر استهداف المدنيين كاستراتيجية عسكرية متعمدة، كما أنها تحدد التزامات أطراف النزاع بتقديم المساعدة الإنسانية والسماح للمنظمات الإنسانية بتقديم المساعدة إلى السكان المتضررين (السليس، 2020)

كما توسع بروتوكولات جنيف الإضافية لعام 1977 حماية النزاعات المسلحة غير الدولية، معالجة احتياجات وتحديات خاصة بحماية أفراد مثل المدنيين والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني. تعزز هذه البروتوكولات الإطار القانوني لحماية الأفراد في النزاعات وتؤكد على أهمية التمسك بالمبادئ والمعايير الإنسانية (الجنابي، 2010)

ويرى الباحث أن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها توفر إطاراً قانونياً لحماية الأفراد في النزاعات المسلحة، محددةً التزامات ومعايير للدول وأطراف النزاع لتوفير المساعدات الإنسانية، الرعاية الطبية، ورفاهية المتضررين. التصديق وتنفيذ هذه الاتفاقيات يُظهر التزام الدول والجهات بدعم القيم الإنسانية واحترام حقوق وكرامة المتضررين من النزاع

2. اتفاقية حقوق الطفل:

اتفاقية حقوق الطفل (CRC)، معاهدة دولية رئيسية لحقوق الإنسان، تحدد حقوق الأطفال شاملةً الأبعاد المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. وإن لم تركز بشكل مباشر على المساعدات الإنسانية، فهي ذات أهمية في السياقات الإنسانية؛ إذ تعترف وتحمي حقوق الأطفال المتضررين من الأزمات والكوارث (الخليلي، 2022)

كما تعترف اتفاقية حقوق الطفل بنقاط ضعف الأطفال وتطالب الدول بحماية وتعزيز حقوقهم في كل الظروف، بما في ذلك الطوارئ والكوارث. تؤكد على حقوق الأطفال في البقاء، النمو، الحماية، والمشاركة، وتضمن رفاهيتهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة (المحمد، 2007)

إلـى جانـب ذلـك، تعمـل اتفاقيـة حقـوق الطفـل كإطـار لتوجيـه المسـاعدة للأطفـال فـي الأوضـاع الإنسـانية، ملزمـة الـدول بإعطـاء الأولويـة لاحتياجاتهـم وتوفيـر المسـاعدة اللازمـة، بمـا فـي ذلـك الوصـول للرعايـة الصحيـة، التعليـم، والحمايـة مـن الاسـتغلال والإيـذاء (العامـري، 2023)

بالإضافـة إلـى ذلـك، تؤكـد اتفاقيـة حقـوق الطفـل علـى أهميـة السلامـة الجسـدية والعقليـة للأطفـال فـي الأزمـات، مشـددة علـى الحـق فـي الرعايـة الصحيـة، بمـا فـي ذلـك الوصـول للخدمـات الطبيـة والدعـم النفسـي والاجتماعـي. تبـرز أيضًـا أهميـة التعليـم كحـق أساسـي، حتـى فـي الطـوارئ، لـدوره فـي اسـتعادة الحيـاة الطبيعيـة وتوفيـر فـرص التعلـم والنمـو للأطفـال (أبـو خـوات، 2009)

كمـا تشـدد اتفاقيـة حقـوق الطفـل علـى تدابيـر حمايـة الأطفـال، ومعالجـة قضايـا كعمالـة الأطفـال، الاتجـار بهـم، والعنـف ضدهـم. تدعـو لضمانـات لمنـع واسـتجابة لهـذه الانتهـاكات، خاصـةً فـي السـياقات الإنسـانية حيـث يـزداد خطـر تعـرض الأطفـال للاسـتغلال وسـوء المعاملـة (شـلبي، 2019)

ومـن خلال التأكيـد علـى حقـوق الأطفـال المتضرريـن مـن الأزمـات والكـوارث، توجـه اتفاقيـة حقـوق الطفـل الـدول والمنظمـات الإنسـانية وأصحـاب المصلحـة فـي ضمـان أن تكـون المسـاعدة الإنسـانية متمحـورة حـول الطفـل وقائمـة علـى الحقـوق، وتوفـر إطـارًا شـاملاً لمعالجـة الاحتياجـات الخاصـة ونقـاط ضعـف الأطفـال، وتعزيـز رفاههـم، وحمايـة حقوقهـم فـي أوقـات الطـوارئ (أبـو القاسـم، 2021)

ويسـتنتج الباحـث، أن اتفاقيـة حقـوق الطفـل، صـك مهـم فـي السـياقات الإنسـانية، تدعـم حقـوق وحمايـة الأطفـال فـي الأزمـات والكـوارث، وتشـدد علـى تقديـم المسـاعدة والدعـم لهـم، ضمـان الخدمـات الأساسـية والحمايـة مـن الأذى، وفـرص التنميـة والمشـاركة. دمـج مبادئهـا فـي الاسـتجابات الإنسـانية يعـزز حقـوق ورفـاه الأطفـال فـي الأزمـات

3. المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي:

المبـادئ التوجيهيـة بشـأن النـزوح الداخلـي توفـر إطـارًا لحمايـة ومسـاعدة المشـردين داخليـاً فـي النزاعـات والكـوارث، مسـتندةً إلـى القانـون الدولـي لحقـوق الإنسـان والقانـون الإنسـاني (أحمـد، 2020). تحـدد هـذه المبـادئ التزامـات الـدول لتلبيـة احتياجـات النازحيـن داخليًـا، مـع التركيـز علـى الحـق فـي المسـاعدة الإنسـانية، كضمـان حصولهـم علـى المـأوى، الرعايـة الصحيـة، والتعليـم، مؤكـدةً علـى أهميـة دعمهـم لتلبيـة متطلباتهـم الأساسـية وإعـادة بنـاء حياتهـم (الحمـادي، 2018)

وتبرز المبادئ التوجيهية حق النازحين في المشاركة بقرارات تؤثر على حياتهم، معترفة بكرامتهم وحقهم في الرأي، وتدعو لإشراكهم في صنع القرار وضمان مشاركتهم الفعالة في تطوير السياسات والبرامج (المرعشلي، 2022)، كما تقدم إرشادات للدول والجهات الإنسانية وأصحاب المصلحة الآخرين في دعم حقوق ورفاه النازحين، موفرةً إطارًا للتنسيق والتعاون والاستجابة الفعَّالة (الحمادي، 2018)

إلى جانب ذلك، فإن الالتزام بالمبادئ التوجيهية يمكّن الدول والجهات الإنسانية من ضمان حماية ومساعدة النازحين داخليًا مع احترام حقوقهم. تسهم هذه المبادئ في تبني نهج مبني على الحقوق للنزوح الداخلي، مؤكدة على كرامة وسلامة ورفاه المتضررين. توفر الأداة اللازمة لمواجهة التحديات الخاصة بالنازحين، وتوجه الجهود نحو دعم تعافيهم وقدرتهم على الصمود وإعادة إدماجهم بشكل مستدام (عبد القادر، 2009)

ويستنتج الباحث، أنه باعترافها بحقوق النازحين داخليًا، بما في ذلك حقهم في المساعدة والمشاركة، وتوجيهها للدول والجهات الإنسانية، تعزز هذه المبادئ حقوق، رفاه، وكرامة السكان النازحين داخليًا المتأثرين بالنزاعات والكوارث

ثانياً- التشريعات الوطنية في دولة الإمارات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية:

في الإمارات العربية المتحدة، التشريعات الوطنية بشأن المساعدات الإنسانية تُشكل جزءاً رئيسيًا من التزام الدولة بالجهود الإنسانية الدولية، موائمةً إطارها القانوني مع المعايير الدولية. تلتزم الإمارات بمبادئ الحياد، عدم التحيز، والإنسانية في المساعدات كما في القانون الإنساني الدولي، وتسعى لمواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية لتقديم المساعدات بطريقة سليمة ومسؤولة قانونيًا (أحمد، 2020). ويمكن التعرف على تشريعات دولة الإمارات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، على النحو التالي:

1. قوانين المنظمات غير الهادفة للربح والمنظمات غير الحكومية:

في دولة الإمارات العربية المتحدة، تشمل القوانين التي تحكم المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمنظمات المجتمعية؛ إذ يحدد هذا القانون متطلبات التسجيل والتشغيل للمنظمات غير الحكومية، مع التركيز على أهمية الشفافية والمساءلة (الحمادي، 2018). بالإضافة إلى ذلك، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوم بقانون اتحادي رقم 9 لسنة 2015 في شأن تنظيم الأعمال الخيرية، والذي يوفر إطاراً قانونياً شاملاً للمنظمات الخيرية وأنشطة جمع التبرعات، وتتطلب هذه القوانين من المنظمات غير الحكومية الحصول على موافقة الحكومة على تأسيسها، وتحديد أهدافها بوضوح، وتقديم التقارير المالية بانتظام (الدوسري، 2023)

2. قوانين إدارة الأزمات والكوارث:

في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعتبر قوانين إدارة الأزمات والكوارث حيوية للاستجابة الفعَّالة لحالات الطوارئ وحماية السلامة العامة، ومن الأمثلة المهمة على التشريعات في هذا السياق القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2017 في شأن الدفاع المدني، والذي يحدد الإطار القانوني للدفاع المدني وإدارة الطوارئ في دولة الإمارات العربية المتحدة (الفتلاوي، 2020)، ويحدد هذا القانون أدوار ومسؤوليات الهيئات الحكومية المختلفة في إدارة الكوارث، بما في ذلك الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث (NCEMA)، ويفرض تطوير خطط الاستعداد والاستجابة للكوارث (القحطاني، 2022)

كما أصدرت دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 في شأن الصحة العامة الذي يتناول طوارئ الصحة العامة، والقانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2020 في شأن تنظيم مهنة الطوارئ والرعاية الحرجة والمسعفين، والذي يهدف إلى ضمان معايير عالية في الخدمات الطبية الطارئة والخدمات أثناء الأزمات والكوارث، وتؤكد هذه القوانين التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بحماية سكانها وزوارها في أوقات الأزمات من خلال أطر قانونية محددة جيدًا وجهود منسقة لإدارة الكوارث (الدوسري، 2023)

3. قوانين حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية:

قوانين حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية في الإمارات العربية المتحدة تعبر عن التزام الدولة بالمبادئ الإنسانية الدولية، ويبرز ذلك في انضمام الإمارات إلى اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، مؤكدةً تفانيها في حماية حقوق ورفاهية المتضررين من النزاعات المسلحة (السويدي، 2019)

وقد صادقت دوللة الإمارات على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مؤكدة التزامها بحقوق الإنسان الأساسية (العناني، 2007)، كما تمتلك الإمارات قوانين تنظم عمل المنظمات والوكالات الإنسانية داخل حدودها، متوافقة مع المبادئ الإنسانية الدولية، وتبرز التزامها باحترام حقوق الإنسان ودعم المساعدات الإنسانية وفق المعايير الدولية (القحطاني، 2022)

ويرى الباحث، أن الإطار القانوني للمساعدات الإنسانية في المعاهدات الدولية والتشريعات الإماراتية يشكل أساساً لتقديم المساعدة بفعالية ومبادئ. التوافق مع اتفاقيات كجنيف والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يظهر التزام الإمارات بدعم حقوق الإنسان ورفاهية المتضررين من الأزمات. التشريعات المحلية، بما في ذلك قوانين المنظمات غير الربحية والدفاع المدني، تنسق الجهود الوطنية مع المعايير الإنسانية العالمية، وتوفر الإطار الشامل للتعامل مع تحديات المساعدات الإنسانية، معززًا الامتثال والشفافية والمساءلة

المبحث الثاني: التحديات القانونية المقيدة للمساعدات الدولية وأساليب التغلب عليها في القانون الدولي والتشريع الإماراتي

تمهيد وتقسيم:

التحديات القانونية في المساعدات الدولية، سواء بموجب القانون الدولي أو في تشريعات وطنية كتلك بالإمارات، تعرقل تدفق المساعدات إلى المناطق المحتاجة. على المستوى الدولي، تنشأ مشكلات بسبب سيادة الدول التي قد تحد أو ترفض المساعدات لأسباب سياسية أو تحت ذريعة عدم التدخل (السويدي، 2019). هذه المبادئ تتعارض أحيانًا مع حاجة المساعدة الإنسانية؛ ففي الإمارات، رغم تاريخها الغني في العمل الخيري والمساعدات السخية، تفرض تشريعاتها قيودًا على جمع التبرعات والأنشطة الخيرية لمنع سوء استخدام الأموال لأغراض غير قانونية، مما يخلق عقبات بيروقراطية لمنظمات الإغاثة (الفتلاوي، 2020)

وللتعرف على التحديات القانونية المقيدة للمساعدات الدولية وأساليب التغلب عليها في القانون الدولي والتشريع الإماراتي، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بتطوير الأطر القانونية وأساليب التغلب عليها.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالإجراءات واللوائح البيروقراطية وأساليب التغلب عليها

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بتطوير الأطر القانونية وأساليب التغلب عليها

يفرض تطوير الأُطر القانونية تحديات متعددة الأوجه تدور حول ضمان القدرة على التكيف، والشمولية، ومنع العواقب غير المتوقعة، فالطبيعة الديناميكية للمجتمعات تعني أن القوانين، التي كانت مناسبة لفترة معينة، قد تصبح بالية أو غير كافية في ضوء الحقائق الثقافية أو التكنولوجية أو الاقتصادية المتطورة (أبو خوات، 2009). ويمكن التعرف على التحديات المتعلقة بتطوير الأطر القانونية وأساليب التغلب عليها، على النحو التالي:

أولاً- التحديات المتعلقة بتطوير الأُطر القانونية:

تشمل التحديات المتعلقة بتطوير الأطر القانونية للمساعدات الإنسانية ما يلي: تحقيق التوازن بين سيادة الدولة والضرورات الإنسانية، وضمان القدرة على التكيف مع الأزمات

المتنوعة، وتجنب تسييس المساعدات، والتعامل مع تضارب المصالح، وضمان المساءلة دون إثقال كاهل وكالات الإغاثة، واستيعاب القوانين الوطنية والأعراف الثقافية المختلفة (عبد القادر، 2009). ويمكن توضيح هذه التحديات، على النحو التالي:

1. الموازنة بين سيادة الدولة والضرورات الإنسانية:

يمثل التوفيق بين سيادة الدولة والضرورات الإنسانية تحديًا رئيسيًا في بناء الأطر القانونية للمساعدات الإنسانية (السويدي، 2019). الدول، بسيادتها وسيطرتها على أراضيها، قد تعتبر التدخلات الإنسانية الخارجية كانتهاكات لاستقلالها، خاصةً عند الشك في الكيانات الدولية أو رؤية المساعدات كوسيلة للنفوذ الأجنبي. من ناحية أخرى، الضرورات الإنسانية تدعو لتقديم المساعدة الفورية ودون عوائق. إيجاد التوازن يحتاج نهجًا يحترم شرعية الدول واهتماماتها ويدافع عن المبادئ الإنسانية العالمية كالحياد وعدم التحيز (الحمادي، 2018)

2. ضمان القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المتنوعة:

إن تطوير أطر قانونية مرنة لمواجهة أزمات متنوعة كالكوارث الطبيعية، النزاعات المسلحة، الأوبئة، والنزوح الجماعي، يمثل تحديًا للمساعدات الإنسانية؛ إذ إن الأزمات بطبيعتها ديناميكية وغير متوقعة. الهياكل القانونية الجامدة تصبح سريعًا قديمة في سياقات الطوارئ المتغيرة (القحطاني، 2022). الأطر القانونية يجب أن تكون متعددة الاستخدامات، مرنة، وقادرة على التكيف مع متطلبات سيناريوهات متفاوتة، مبنية على مبادئ كالإنسانية، الحياد، وعدم التحيز، لتوجيه الإجراءات في كل سياق (العناني، 2007)

3. تسييس المساعدات:

تسييس المساعدات الإنسانية، باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، يعقد جهود الإغاثة الدولية ويتحدى روح المبادرات الإنسانية. دمج الأجندات السياسية قد يؤدي إلى توزيع المساعدات بانتقائية، تفضيل مجموعات دون غيرها، أو ربط المساعدات بالنتائج الجيوسياسية (Finnemore, 2004). مثل هذه الممارسات يمكن أن تزيد التوترات، تشوه الأولويات، وتقوض نزاهة المساعدات كجهد محايد وغير متحيز. تصور الأعمال الإنسانية كسياسية يقلل ثقة المجتمعات المتلقية في وكالات المعونة وقد يعرض سلامة العاملين في المجال الإنساني للخطر (الدوسري، 2023)

علاوة على ذلك، فإنه يعقد التنقل بين الأُطر القانونية؛ إذ تصبح القرارات المتعلقة بتقديم المساعدات وتوزيعها والوصول إليها متشابكة مع الضغوط والمصالح السياسية الخارجية (أحمد، 2020)

4. التعامل مع تضارب المصالح:

في المساعدات الإنسانية، يحدث تضارب المصالح عندما تتعارض المصالح المالية، السياسية، أو الشخصية مع المحايدة في تقديم المساعدة أو تهددها. هذه الصراعات قد تؤدي إلى انحراف الأولويات، سوء تخصيص الموارد، وتآكل ثقة الكيانات الإنسانية (السويدي، 2019). مثلاً، دولة مانحة قد تفضل المناطق بمصالح جيوسياسية أو منظمة معونة تعطي أولوية لمناطق تستفيد منها شركات المانحين. هذه الممارسات لا تحيد عن هدف تلبية احتياجات الأكثر ضعفًا فقط، بل تهدد أيضًا مصداقية وفعالية المساعدات (الفتلاوي، 2020)

5. استيعاب القوانين الوطنية والأعراف الثقافية المختلفة:

التنقل عبر قوانين وطنية متنوعة وأعراف ثقافية يشكل تحديًا للكيانات التي تطور أطر قانونية للمساعدات الإنسانية؛ إذ يعكس كل نظام قانوني فروق تاريخية، سياسية، اجتماعية، وثقافية قد تؤثر على استقبال وتنفيذ المبادرات الإنسانية (العناني، 2007). ما يُعد ممارسة قياسية في دولة قد يواجه تشككًا في أخرى بسبب الاختلافات الثقافية أو القانونية. أحكام المساعدات قد تتعارض مع القوانين المحلية، ما يؤدي إلى تعقيدات قانونية أو تأخير المساعدة. القيم الثقافية تؤثر على توقعات المجتمع وتفاعله مع المساعدات، حيث يمكن لسوء الفهم أو الاختلافات الثقافية أن تعيق ثقة ومشاركة المجتمع، وهي أساسية لنجاح التدخلات الإنسانية (القحطاني، 2022)

ثانياً- أساليب التغلب على على التحديات المتعلقة بتطوير الأطر القانونية:

هذه الأساليب تشمل المشاركة في حوارات ومعاهدات متعددة الأطراف؛ إذ إن التركيز على الحياد وعدم التحيز والإنسانية، وتطوير أطر مرنة لمواجهة أزمات متنوعة، وإشراك أصحاب المصلحة المختلفين في الصياغة، وإقامة آليات للمراجعة الدورية والتعديل، وتأكيد الشفافية وإعداد التقارير، ومواءمة المعايير القانونية مع الاتفاقيات الدولية، وتقديم التدريب والموارد لتحسين الفهم والتنفيذ، وإنشاء مستودع لأفضل الممارسات، وتشجيع التعاون بين الخبراء القانونيين، الجهات الإنسانية، والمجتمعات المتضررة للحصول على رؤى أكثر دقة (عبد القادر، 2009)، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1. الانخراط في المفاوضات المتعددة الأطراف:

المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف هي استراتيجية لمواجهة تحديات صياغة أطر قانونية للمساعدات الإنسانية. هذه المفاوضات، متضمنة أصحاب المصلحة كالدول، المنظمات الدولية، ومجموعات المجتمع المدني، تعزز الإجماع الجماعي، تجاوزاً للمصالح الفردية. تساعد هذه المداولات على دمج وجهات نظر متنوعة وتحديد وتوفيق التناقضات

بين القوانين الوطنية والمبادئ الإنسانية، مقللة العقبات القانونية. كما تعزز مبدأ المسؤولية المشتركة وتفاهماً متبادلاً، مهدةً لأطر قانونية قوية، مرنة، وذات قبول وشرعية دولية (Finnemore, 2004)

2. التأكيد على حياد وعدم تحيز البعثات الإنسانية:

في عالم بديناميكيات جيوسياسية معقدة وسياقات اجتماعية وثقافية متنوعة، التزام ثابت بالمبادئ يضمن تقديم المساعدات بناءً على الحاجة، مستقلًا عن الأجندات السياسية أو المصالح الاقتصادية. وضع البعثات الإنسانية ككيانات محايدة، غير منحازة لأي طرف، يخلق تمييزًا واضحًا بين الأهداف الإنسانية والعوامل الخارجية، مما يكسب ثقة المجتمعات المتضررة، يسهل التعاون والوصول إليها، ويقلل العوائق القانونية والبيروقراطية. بالتالي، من المرجح أن تدعم الدول والكيانات الأخرى المبادرات المتسمة بالشفافية والحياد (السويدي، 2019)

3. خلق أطر مرنة مع أحكام للظروف الاستثنائية:

صياغة أُطر قانونية قوية ومرنة ضرورية في ظل الأزمات الإنسانية المتغيرة. هذه الأطر، بدمج أحكام للظروف الاستثنائية، تستوعب سيناريوهات متنوعة من كوارث طبيعية مفاجئة إلى صراعات طويلة الأمد. المرونة تسهل الاستجابات الفعَّالة والسريعة وتقلل العوائق القانونية أو التأخير البيروقراطي. عمليًا، يمكن أن تشمل الموافقات المعجلة في حالات الطوارئ، مسارات امتثال بديلة، أو أذونات مؤقتة مع مراجعات لاحقة. دمج القدرة على التكيف يتطلب نهجًا استشرافيًا، توقع التحديات، وتضمين الضمانات والبدائل، مع المشاركة المستمرة مع أصحاب المصلحة لتحسين الأطر بناءً على التجارب الميدانية. الإطار القانوني المرن، متوافقًا مع الواقع الإنساني ومجهزًا للظروف الاستثنائية، يعتبر عمودًا فقريًا مرنًا لتوصيل المساعدات بفعالية وتلبية الاحتياجات الفورية (العناني، 2007)

4. إشراك أصحاب المصلحة في عملية الصياغة:

إشراك أصحاب المصلحة المتنوعين في صياغة الأطر القانونية للمساعدات الإنسانية مهم لضمان الشمولية، الأهمية، والفعالية. الأزمات الإنسانية تتطلب مدخلات من صناع السياسات، الخبراء القانونيين، الممارسين الميدانيين، المجتمعات المتضررة، السلطات المحلية، مجموعات المجتمع المدني، والمنتقدين. الاستفادة من هذه الخبرات والرؤى تغني الصياغة، مما يجعل الأطر مبنية على الواقع العملي وحساسة للفروق في السياقات المختلفة. على سبيل المثال، يمكن للعاملين الميدانيين تسليط الضوء على التحديات التشغيلية، المجتمعات المحلية على الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية، والهيئات الدولية على أفضل الممارسات وقضايا الامتثال (الفتلاوي، 2020)

ويستنتج الباحث، أن مواجهة التحديات في تطوير أطر قانونية للمساعدات الإنسانية وإيجاد حلول لها أساسي لضمان استجابة إنسانية فعالة ومتوافقة مع القانون. التعقيدات في القانون الدولي وضرورة مواءمة تشريعات الإمارات مع المعايير الدولية تبرز أهمية هذا الجهد. بتعزيز الأطر القانونية الدولية، تنسيق الآليات، بناء القدرات والتدريب، ورفع الوعي العام والدعوة، سواء دوليًا أو في الإمارات، نعمل على قاعدة قانونية تسهل التنفيذ السريع والفعال للمساعدات

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالإجراءات واللوائح البيروقراطية وأساليب التغلب عليها

الإجراءات واللوائح البيروقراطية تشكل تحديًا معقدًا للأفراد والشركات، نظرًا لتعقيدها، استهلاك الوقت، وأحيانًا كونها زائدة عن الحاجة. هذه التعقيدات قد تخنق الابتكار، تعيق الكفاءة، وتخلق حواجز للشركات الصغيرة أو الجدد غير الملمين بالنظام. غياب الوضوح والشفافية يفاقم التعقيد، مسببًا ارتباكًا وسوء تفسير. في العصر الرقمي، البيروقراطية غالبًا ما تكون متخلفة وغير قادرة على مواكبة سرعة التغييرات في العالم الحديث (الدوسري، 2023)

ويمكننا التعرف على التحديات المتعلقة بالإجراءات واللوائح البيروقراطية وأساليب التغلب عليها، وذلك على النحو التالي:

أولاً- التحديات المتعلقة بالإجراءات واللوائح البيروقراطية:

التحديات البيروقراطية في مجال المساعدات الإنسانية تشمل: عمليات الموافقة المطولة، التوثيق المفرط، حواجز جمركية وضريبية على إمدادات الإغاثة، نقص الوضوح والشفافية، إمكانية الإساءة الاستخدام نتيجة لقلة الرقابة، وصعوبات في التنقل عبر البلدان واللوائح الدولية (الحمادي، 2018)، ويمكن توضيح هذه التحديات على النحو التالي:

1. عمليات الموافقة المطولة:

عمليات الموافقة المطولة في المساعدات الإنسانية تشكل عوائق، تأخيرًا للمساعدات الضرورية للمحتاجين. هذه الإجراءات، غالبًا نتيجة لوائح صارمة، ولايات قضائية متداخلة أو كفاءة إدارية منخفضة، تعطل الإمدادات، الموارد، والموظفين المنقذين للحياة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على السكان المتضررين (أبو خوات، م2009). في مناطق الكوارث أو الصراعات، كل لحظة تأخير بسبب الروتين قد تزيد معاناة الضعفاء. رغم أن هذه العمليات مرهقة، فهي غالبًا تنشأ من حاجة لضمان المساءلة، الامتثال للمعايير، أو الوقاية من سوء استخدام الموارد (القحطاني، 2022)

2. متطلبات التوثيق الزائدة عن الحاجة:

متطلبات التوثيق المفرطة في المساعدات الإنسانية، مثل الأشكال المتكررة، إجراءات التحقق المتداخلة، أو الأعمال الورقية الزائدة، تسبب تأخيرات وعدم كفاءة في توزيع المساعدات. بالرغم من أصلها في السعي للمساءلة والشفافية، هذه التكرارات تتعارض أحيانًا مع تحقيق الأهداف المنشودة، مشتتة الموارد والوقت عن الجهود المباشرة للإغاثة. في حالات الطوارئ، التأخيرات الناجمة عن هذا يمكن أن تكون ذات عواقب حادة؛ إذ قد تحدد سرعة الاستجابة فرقًا بين الحياة والموت (الفتلاوي، 2020)

3. عدم الوضوح والشفافية:

نقص الوضوح والشفافية في الإجراءات البيروقراطية للمساعدات الإنسانية يخلق تحديات، معقدًا المشهد الإغاثي (أحمد، 2020)؛ فالغموض في المتطلبات، الأدوار والمسؤوليات غير الواضحة، وعمليات صنع القرار الضبابية يسبب الارتباك، سوء تخصيص الموارد، وفقدان الثقة بين الجهات الفاعلة الإنسانية، المستفيدين، والسلطات التنظيمية. هذا التعتيم يعيق فعالية التدخلات وقد يردع المانحين القلقين من التعقيدات التنظيمية أو استخدام مساهماتهم. كما يزيد الغموض من صعوبات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتنوعين، من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى الهيئات الحكومية المحلية (السويدي، 2019)

4. احتمالية سوء الاستخدام بسبب غياب الرقابة:

إساءة استخدام الموارد بسبب نقص الإشراف في المساعدات الإنسانية يمثل قلقًا كبيرًا، مهددًا لسلامة بعثات المساعدة وثقة المانحين والمستفيدين والمجتمع الدولي. دون رقابة فعالة، يمكن تحويل الموارد أو استغلالها لأغراض غير معلنة، مقوضةً جوهر العمل الإنساني. هذا النقص في الإشراف قد ينشأ من عوامل مثل الأطر التشغيلية المجزأة، الوجود المحدود على الأرض، أو تعقيد العمليات في مناطق الأزمات. التداعيات تشمل تقليل فعالية التدخلات الإغاثية وتوليد عدم الثقة بين المستفيدين الذين قد يرون المساعدات مرتبطة بأجندات خفية (العناني، 2007)

5. صعوبات التنقل بين الدول المختلفة:

التنقل عبر التعقيدات البيروقراطية بين البلدان يمثل تحديًا كبيرًا في المساعدات الإنسانية، حيث تمتلك كل دولة لوائح، إجراءات جمركية، متطلبات تأشيرة، وفروقات لوجستية خاصة بها. هذه القواعد المختلفة يمكن أن تؤخر توصيل المساعدات الضرورية، خاصةً في حالات الطوارئ كالكوارث الطبيعية أو الصراعات الحادة. بعض الدول قد تكون لديها تحفظات أو شكوك سياسية حول المساعدات الدولية، معقدةً الدخول والعمل

داخل حدودها. هذه العوائق لا تعيق النشر الفوري للموارد والأفراد فقط، بل تزيد التكاليف التشغيلية وتقلل الكفاءة الإجمالية لمهام الإغاثة (الفتلاوي، 2020)

ثانياً- أساليب التغلب على التحديات المتعلقة بالإجراءات واللوائح البيروقراطية:

تشمل الأساليب لتحسين المساعدات الإنسانية تبسيط ورقمنة التوثيق؛ إذ إن إنشاء أنظمة تخليص سريعة لكيانات إنسانية معترف بها؛ فالتفاوض حول الإعفاءات الجمركية والضريبية للإمدادات، وبناء شراكات مع الهيئات التنظيمية، وتطبيق بروتوكولات موحدة للاستجابة العاجلة، والمشاركة في الدعوة لتحديث اللوائح، وتدريب الوكالات الإنسانية على التعامل مع البيروقراطية، وإنشاء قواعد بيانات مركزية لتحسين التتبع والشفافية، ووتطوير اتفاقيات دولية لتسهيل توصيل المساعدات عبر الحدود (العناني، 2007)، ويمكن توضيح هذه الأساليب على النحو التالي:

1. تبسيط العمليات ورقمنتها:

تبسيط ورقمنة العمليات البيروقراطية في المساعدات الإنسانية أساسي للاستجابة الفعالة. الإجراءات التقليدية المعقدة والمرهقة تؤدي لتأخيرات وأخطاء. الانتقال للمنصات الرقمية يخفض الوقت في المهام الإدارية، يمكن تتبع شحنات المساعدات في الوقت الفعلي وتحسين سير العمل. قواعد البيانات الرقمية تخزن بيانات المستفيدين، تتبع التوزيع، وتتنبأ باحتياجات المستقبلية، معززةً الكفاءة التشغيلية. المنصات الرقمية تتكامل مع الأنظمة الدولية، مسهلةً التنسيق. في مناطق ذات اتصال محدود، يمكن للحلول غير المتصلة والمنصات القائمة على الهاتف المحمول توفير الدعم (الفتلاوي، 2020)

2. -2 إنشاء أنظمة المسار السريع للجهات الإنسانية المعروفة:

في الأزمات الإنسانية، حيث يعتبر الوقت موردًا قيمًا، يمكن أن تكون التأخيرات لها عواقب خطيرة على المحتاجين للمساعدة. تنفيذ أنظمة المسار السريع للوكالات الإنسانية الموثوقة يعد نهجًا فعالًا لتخطي الحواجز البيروقراطية. هذه الأنظمة توفر إجراءات ميسرة للمؤسسات ذات السجل الجيد، تسريع عمليات الحصول على التأشيرات والتخليص الجمركي. بدلاً من التنقل في الإجراءات المعقدة لكل أزمة، تعمل هذه المنظمات في نظام يعتمد على الثقة بناءً على أدائها ومصداقيتها السابقة. هذا النهج القائم على الثقة يتيح للهيئات التنظيمية منح أذونات سريعة في حالات الطوارئ. أنظمة المسار السريع لا تسرع التدخلات فقط، بل تقلل أيضًا الأعباء الإدارية على المنظمات الإغاثية والحكومات المضيفة (القحطاني، 2022)

3. التفاوض بشأن الإعفاءات الجمركية والضريبية للمواد الإغاثية:

تفاوض المنظمات الإنسانية على الإعفاءات الجمركية والضريبية لمواد الإغاثة ضروري لتوصيل المساعدات بسرعة ودون تحميل أعباء مالية. بالتنسيق مع الحكومات والهيئات الدولية، يمكن دعوة لإقامة اتفاقيات تعترف بطبيعة المساعدات غير التجارية. هذه الاتفاقيات تبسط عملية تخليص البضائع على الحدود وتضمن استغلال الموارد المالية للإغاثة بأقصى حد، بدلاً من صرفها على الضرائب أو الرسوم الجمركية (الفتلاوي، 2020)

4. تعزيز التعاون بين الجهات الإنسانية الفاعلة والهيئات التنظيمية:

في عمليات الإغاثة الإنسانية، تعتبر العلاقة بين المنظمات والهيئات التنظيمية محورية لتحسين الفعالية والوصول. تعزيز التعاون يشمل بناء الثقة والتفاهم المتبادل. الحوارات وورش العمل المشتركة تقرب بين الكيانات وتوضح أهدافهم والقيود. إنشاء قنوات اتصال مباشرة يزيل المفاهيم الخاطئة ويسهل صياغة حلول فورية. دمج ضباط اتصال من الوكالات الإنسانية في الهيئات التنظيمية يحفز نهجاً متكاملاً، مضموناً الالتزام باللوائح والتكيف مع ديناميكيات الأزمات. إنشاء قاعدة معرفية مشتركة تطلع الهيئات التنظيمية على أفضل الممارسات وتحديث الوكالات بشأن التغييرات التنظيمية (السويدي، 2019)

5. الانخراط في الحوار المستمر والدعوة لمواءمة اللوائح مع الحقائق على أرض الواقع.

في عالم المساعدات الإنسانية الديناميكي، يجب أن تعكس الإجراءات واللوائح البيروقراطية الواقع والضرورات الملحة. الحوار المستمر والدعوة مع الهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ضروري لضمان توافق القواعد مع طبيعة الأزمات المتغيرة (الدوسري، 2023)، وقدرتها على التكيف السريع. جهود المناصرة، المدعومة بتجارب الميدان، تبرز العواقب غير المقصودة للأنظمة الصارمة، مما يمنح صانعي السياسات فهمًا عميقًا لتحديات المنظمات الإغاثية. تعزيز ثقافة الاتصال المفتوح يقود إلى نهج استباقي في تحديد ومعالجة العوائق التنظيمية (الحمادي، 2018)

ويرى الباحث، أن التحديات البيروقراطية في مجال المساعدات الإنسانية تتطلب جهودًا لتبسيط الإجراءات والتغلب على العقبات. المتطلبات الإدارية المعقدة تعرقل الاستجابة السريعة والفعّالة للمساعدات، لذا يُنصح بالدعوة لإجراءات مبسطة وشفافة لتسريع تدفق المساعدات. استخدام التقنيات الرقمية لإدارة البيانات والاتصالات، بالإضافة إلى تحسين التعاون بين الوكالات وبرامج التدريب، يمكن أن يزيد الكفاءة بشكل ملحوظ

المبحث الثالث: تجربة دولة الإمارات في الحد من آثار التحديات اللوجستية والأمنية المقيدة للمساعدات الإنسانية

التحديات اللوجستية والأمنية تشكل عقبات رئيسية في تقديم المساعدات الإنسانية دوليًا، من صعوبات الوصول إلى المناطق المنكوبة إلى المخاطر الأمنية على الفرق والمساعدات (أحمد، 2020). الإمارات، كلاعب رئيسي في المجال الإنساني، تتبنى إجراءات فعالة لمواجهة هذه التحديات، مثل تطوير البنية التحتية اللوجستية، إنشاء مراكز متقدمة، واستخدام تقنيات مبتكرة للنقل والتوزيع. كما تعمل على التنسيق المسبق مع الحكومات والمنظمات الدولية لتأمين وصول المساعدات بكفاءة، مما يجعل جهودها نموذجية في تحسين الاستجابة الإنسانية الدولية (أبو خوات، 2009)

وللتعرف على تجربة دولة الإمارات في الحد من آثار التحديات اللوجستية والأمنية المقيدة للمساعدات الإنسانية، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعامل دولة الإمارات مع التحديات اللوجستية وتقييد مدى تأثيرها على عملية تقديم المساعدات الدولية

المطلب الثاني: تعامل دولة الإمارات مع التحديات الأمنية وتقييد مدى تأثيرها على عملية تقديم المساعدات الدولية

المطلب الأول: تعامل دولة الإمارات مع التحديات اللوجستية وتقييد مدى تأثيرها على عملية تقديم المساعدات الدولية

تتميز الإمارات بنهج فعّال ومبتكر في التغلب على التحديات اللوجستية بالمساعدات الدولية، مع التركيز على الاستراتيجيات اللوجستية المتطورة، مثل مراكز لوجستية متقدمة وبنية تحتية متطورة لتوزيع المساعدات بكفاءة (السويدي، 2019). استخدامها للتكنولوجيا المتطورة يمكّنها من تتبع وإدارة المساعدات بدقة وتقييم فعالية العمليات الإنسانية. كما تُولي اهتماماً للتنسيق مع المنظمات الدولية والحكومات المحلية، لتجاوز العقبات الإدارية والقانونية، مما يُسهم في زيادة سرعة وفعالية الاستجابة الإنسانية ويُعزز من دورها كفاعل رئيسي على الساحة الدولية في العمل الإنساني (القحطاني، 2022)

من هذا المنطلق، يمكن التعرف على تعامل دولة الإمارات مع التحديات اللوجستية وتقييد مدى تأثيرها على عملية تقديم المساعدات الدولية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- التزام الإمارات بتحسين فعالية الاستجابة الإنسانية:

تتميز الإمارات بالتزامها نحو تحسين استجابتها الإنسانية، من خلال استراتيجيات لوجستية متقدمة لتوزيع المساعدات بكفاءة وسرعة (الفتلاوي، 2020). تستثمر في البنية التحتية اللوجستية وأحدث التقنيات لتجاوز التحديات الكلاسيكية في الإغاثة، مثل صعوبات النقل والتخزين. التنسيق الفعّال مع المنظمات الدولية والحكومات المحلية يُعد جزءاً مهماً من استراتيجيتها، مما يُعزز قدرتها على تقديم المساعدات في الظروف الصعبة (العناني، 2007)

ويرى الباحث أن التزام الإمارات بتعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية يبرز كمثال دولي رائد. تطوير مستمر للسياسات والبروتوكولات الإغاثية يتوافق مع المعايير الدولية العالية، مما يضمن وصول المساعدات بسرعة وكفاءة، ويعزز مكانة الإمارات كدولة قيادية في العمل الإنساني العالمي

ثانياً- تطوير استراتيجيات لوجستية متقدمة في الإمارات:

دولة الإمارات العربية المتحدة تتبع نهجاً متقدماً في تطوير استراتيجيات لوجستية لتقديم المساعدات الإنسانية الدولية، ما يُعد محورياً في تقييد تأثير التحديات اللوجستية على هذه العملية (عبد القادر، 2009). تركز الإمارات على إنشاء وتحسين البنية التحتية اللوجستية، متضمنة مراكز لوجستية متطورة مزودة بأحدث التكنولوجيا لتسهيل عمليات النقل، التخزين، والتوزيع. هذا النهج يُمكّن الإمارات من التعامل مع مجموعة متنوعة من السيناريوهات الإنسانية، مما يعزز من سرعة وكفاءة توزيع المساعدات. كما يُسهم التنسيق الفعّال مع المنظمات الدولية والحكومات في التغلب على العقبات الإدارية والقانونية المحتملة (السويدي، 2019)

ويرى الباحث أن تطوير استراتيجيات لوجستية متقدمة في دولة الإمارات يُعد خطوة استراتيجية ذات أهمية بالغة في تحسين كفاءة الاستجابة الإنسانية على الصعيد الدولي. يُمكّن هذا النهج الإمارات من لعب دور ريادي في المجتمع الدولي، مما يُسهم في تحقيق استجابة أكثر فعالية وشمولية للأزمات الإنسانية، مُعززاً بذلك مكانتها كدولة مُبادرة ومُحرك أساسي في العمل الإنساني العالمي

ثالثاً- إنشاء مراكز لوجستية متطورة بالإمارات:

تولي الإمارات أهمية لإنشاء مراكز لوجستية متقدمة لتعزيز كفاءة تقديم المساعدات الإنسانية. هذه المراكز، مجهزة بتقنيات حديثة، تسهل نقل وتوزيع المساعدات للدول المحتاجة بسرعة وفعالية. قادرة على التعامل مع كميات كبيرة من المواد الإغاثية، تضمن

وصـول الإمـدادات فـي الوقـت المناسـب وتتعامـل مـع التحديـات اللوجسـتية المختلفـة خلال الأزمـات أو الكـوارث (الدوسـري، 2023)

ويـرى الباحـث أن إنشـاء مراكـز لوجسـتية متطـورة فـي دولـة الإمـارات يمثـل خطـوة اسـتراتيجية هامـة فـي تعزيـز قدراتهـا اللوجسـتية وتأكيـد دورهـا كفاعـل رئيسـي فـي العمـل الإنسـاني الدولـي. هـذه المراكـز لا تسـاهم فقـط فـي تحسـين الاسـتجابة للأزمـات الإنسـانية، بـل تعكـس أيضًـا التـزام الإمـارات بتقديـم مسـاعدات فعالـة ومسـتدامة، ممـا يعـزز مـن مكانتهـا كدولـة رائـدة فـي مجـال الإغاثـة الإنسـانية علـى مسـتوى العالـم

رابعاً- استخدام البنى التحتية المتقدمة لتوزيع المساعدات:

تعمـل الإمـارات علـى تحسـين فعاليـة تقديـم المسـاعدات الإنسـانية عبـر اسـتثمارات كبيـرة فـي البنيـة التحتيـة المتطـورة، تشـمل الموانـئ، المطـارات، شـبكات الطـرق، ومراكـز لوجسـتية مـزودة بتكنولوجيـا حديثـة. هـذه البنيـة التحتيـة تُحسـن سـرعة وكفـاءة نقـل وتوزيـع المسـاعدات، خصوصًـا فـي الأزمـات، وتعـزز التعـاون مـع المنظمـات والـوكالات الدوليـة، ممـا يقـوي قـدرة الإمـارات علـى الاسـتجابة السـريعة للحاجـات الإنسـانية عالميًـا (العنانـي، 2007)

ويـرى الباحـث أن اسـتخدام الإمـارات لبنيتهـا التحتيـة المتطـورة فـي توزيـع المسـاعدات يعـزز كفـاءة الإغاثـة الإنسـانية. هـذا النهـج يسـرع ويسـهل وصـول المسـاعدات، مؤكـدًا التـزام الإمـارات بدعـم إنسـاني فعّـال وسـريع. يعـزز هـذا الأسـلوب مكانتهـا كشـريك أساسـي فـي الجهـود الإنسـانية العالميـة

خامساً- استخدام التكنولوجيا المتطورة في إدارة المساعدات:

تتبنـى الإمـارات اسـتراتيجيات مبتكـرة تسـتخدم التكنولوجيـا المتطـورة لإدارة المسـاعدات الدوليـة، معتمـدةً علـى أنظمـة المعلومـات الجغرافيـة، التتبـع الإلكترونـي، وحلـول البيانـات الذكيـة. هـذه التكنولوجيـا تمكّـن مـن تحليـل الاحتياجـات الإنسـانية بدقـة وتخطيـط الاسـتجابات بمـا يتناسـب مـع الظـروف الميدانيـة المتغيـرة، ممـا يُحسـن قـدرة الإمـارات علـى توجيـه المسـاعدات بفعاليـة (الفـتلاوي، 2020)

ويـرى الباحـث أن اسـتخدام الإمـارات للتكنولوجيـا المتقدمـة يُحسـن كفـاءة عملياتها الإنسـانية. هـذه التقنيـات تُمكّنهـا مـن التعامـل السـريع مـع التحديـات اللوجسـتية وتسـريع وصـول الإمـدادات الإنسـانية بدقـة. كمـا تُسـاهم فـي زيـادة الشـفافية والمسـاءلة بتوزيـع المسـاعدات، معكسـةً التـزام الإمـارات بالفعاليـة والموثوقيـة فـي العمـل الإنسـاني

سادساً- التنسيق مع المنظمات الدولية والحكومات المحلية:

تُولي الإمارات اهتماماً خاصاً بالتنسيق مع المنظمات الدولية والحكومات المحلية لتحقيق فعالية عالية في تقديم المساعدات الإنسانية. هذا التنسيق يساعد في التغلب على التحديات اللوجستية والإدارية ويضمن تقديم الدعم بكفاءة أكبر. عبر هذه الشراكات، تتبادل الإمارات المعلومات والموارد، وتنفذ عمليات مُنسقة تُراعي احتياجات كل منطقة، مما يُسهم في زيادة الكفاءة وسرعة الاستجابة للأزمات (الحمادي، 2018)

ويرى الباحث أن التنسيق الفعّال بين الإمارات والمنظمات الدولية والحكومات المحلية يُعتبر عاملاً مهماً لنجاح المساعدات الإنسانية. يُمكّن هذا التنسيق الإمارات من توزيع المساعدات بدقة وفعالية، مُعززاً دورها كلاعب محوري في الجهود الإنسانية الدولية. الشراكات تُثري العمل الإنساني بالخبرات وتُعزز الثقة والتعاون الدولي لمواجهة التحديات الإنسانية

سابعاً- تجاوز العقبات الإدارية والقانونية في تقديم المساعدات:

تتبنى الإمارات نهجاً مدروساً في تقديم المساعدات الدولية، متخطية العقبات الإدارية والقانونية. تُركز على التنسيق الفعّال مع الهيئات الدولية والحكومات المحلية لضمان الامتثال للأنظمة والقوانين المختلفة، مُحسنة الإجراءات اللوجستية لضمان تدفق سلس للمساعدات مع الحفاظ على الشفافية والامتثال القانوني. هذا يُقلل التأخير ويضمن وصول المساعدات بكفاءة وأمان (السويدي، 2019)

ويرى الباحث أن تجاوز العقبات الإدارية والقانونية يعتبر حيويًا لنجاح الإمارات في تقديم المساعدات الإنسانية الدولية. يُعزز هذا الجهد فعالية استجابتها للأزمات العالمية ويُثبت دورها كفاعل أساسي. يُظهر النهج التزام الإمارات بالمعايير الإنسانية والقانونية الدولية، مما يعكس مسؤوليتها واحترامها للقوانين الدولية

المطلب الثاني: تعامل دولة الإمارات مع التحديات الأمنية وتقييد مدى تأثيرها على عملية تقديم المساعدات الدولية

في سياق تقديم المساعدات الإنسانية الدولية، تتبنى دولة الإمارات استراتيجية أمنية دقيقة لمواجهة التحديات الأمنية. تركز على تحليل المخاطر والتهديدات لضمان سلامة الفرق والمساعدات (أبو خوات، 2009). الإمارات تُعزز التنسيق مع السلطات المحلية والدولية للتعامل الفعّال مع العقبات الأمنية، بما في ذلك إنشاء قنوات اتصال آمنة وخطط طوارئ. تُولي اهتمامًا بتدريب الفرق على الإجراءات الأمنية وتوفير التجهيزات اللازمة

للحماية. هذا النهج يُعزز قدرتها على تقديم المساعدات بشكل آمن ومُستدام، مؤكدًا على التزامها بأعلى معايير الكفاءة والأمان في العمل الإنساني الدولي (القحطاني، 2022)

من هذا المنطلق، يمكن التعرف على كيفية تعامل دولة الإمارات مع التحديات الأمنية وتقييد مدى تأثيرها على عملية تقديم المساعدات الدولية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- تقييد تأثير التحديات الأمنية على فعالية العمليات الإنسانية:

دولة الإمارات العربية المتحدة تولي اهتماماً بالغاً بتقييد تأثير التحديات الأمنية على فعالية العمليات الإنسانية، وذلك عبر تطوير استراتيجيات أمنية متقدمة وشاملة. يشمل هذا الجهد تحليل دقيق للمخاطر والتهديدات في المناطق المستهدفة، تطوير خطط استجابة للطوارئ، والتدريب المكثف لفرق الإغاثة على تطبيق أفضل الممارسات الأمنية. كما تُولي الإمارات اهتماماً خاصاً بالتنسيق مع السلطات المحلية والدولية لضمان مرور آمن للمساعدات وحماية الفرق العاملة في الميدان. هذا النهج يضمن تقليل التأثير السلبي للتحديات الأمنية ويعزز من فعالية واستمرارية الجهود الإنسانية التي تقودها الإمارات (أحمد، 2020)

ويرى الباحث أن جهود دولة الإمارات في تقييد تأثير التحديات الأمنية تُعد مثالاً يُحتذى به في مجال العمل الإنساني. يُظهر هذا التوجه التزام الإمارات بتقديم مساعدات إنسانية فعالة وآمنة، مع الحفاظ على سلامة فرق الإغاثة والمستفيدين. هذه الاستراتيجية تُعزز من مكانة الإمارات كدولة رائدة في تقديم المساعدات الإنسانية الدولية، وتُبرز دورها كفاعل مسؤول ومبتكر في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه العمل الإنساني على الصعيد العالمي

ثانياً- تحليل المخاطر والتهديدات الأمنية في المناطق المستهدفة:

تركز دولة الإمارات العربية المتحدة على تحليل المخاطر والتهديدات الأمنية في المناطق الإنسانية، باستخدام فرق متخصصة ومعلومات استخباراتية. هذا التحليل يقدر الوضع السياسي والاجتماعي والأمني المحلي، لتطوير استراتيجيات استجابة مرنة وفعالة، ضماناً لتوزيع المساعدات بأمان وتقليل مخاطر الخطر على فرق الإغاثة والمستفيدين (العنانـي، 2007)

ويرى الباحث أن تحليل المخاطر والتهديدات الأمنية في المناطق المستهدفة يشكل حجر الزاوية في جهود الإمارات لتقديم مساعدات إنسانية آمنة وفعالة. يُظهر هذا التوجه التزام الدولة بالتخطيط الدقيق والاستعداد للتعامل مع الظروف المتغيرة، مما يعكس استراتيجيتها المتقدمة في إدارة العمليات الإنسانية. يُسهم هذا التحليل في تعزيز قدرة الإمارات على

مواجهة التحديات الأمنية بكفاءة، مما يعزز من مكانتها كرائدة في مجال العمل الإنساني الدولي

ثالثاً- ضمان سلامة فرق العمل والمساعدات:

دولة الإمارات العربية المتحدة تعتمد معايير أمنية عالية لضمان سلامة فرق العمل والمساعدات الإنسانية. تشمل هذه المعايير تدريب الفرق، تزويدهم بمعدات أمنية، وتنفيذ تقييمات دورية للأوضاع الأمنية. بالإضافة إلى توفير الدعم اللوجستي والتقني، هذه الإجراءات تضمن استمرارية وأمان العمليات الإنسانية في بيئات معقدة (السويدي، 2019)

ويرى الباحث أن التركيز على ضمان سلامة فرق العمل والمساعدات يُعد عنصراً حيوياً في نجاح دولة الإمارات في تقديم المساعدات الإنسانية الدولية. تُظهر هذه الجهود التزام الإمارات بأعلى معايير الأمان والكفاءة في العمل الإنساني، مما يعزز من فعالية هذه العمليات ويُسهم في بناء ثقة المجتمع الدولي بجهود الإمارات الإغاثية. يُساعد هذا التوجه في تعزيز مكانة الإمارات كشريك موثوق في الاستجابات الإنسانية العالمية ويُبرز دورها كرائدة في مجال العمل الإنساني

رابعاً- التخطيط الأمني المُسبق والتنسيق مع السلطات المحلية والدولية:

التخطيط الأمني المُسبق والتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية والدولية يشكلان ركيزة أساسية في استراتيجية دولة الإمارات لمواجهة التحديات الأمنية في عملية تقديم المساعدات الإنسانية. تُولي الإمارات اهتماماً بالغاً لتأسيس قنوات اتصال فعّالة وإنشاء شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والحكومات المحلية، مما يساعد في تسهيل عمليات الإغاثة وضمان وصول المساعدات بأمان. يُعزز هذا النهج من قدرة دولة الإمارات على التنبؤ بالمخاطر المحتملة والتجهيز لها بشكل مُسبق، مما يقلل من مخاطر العمليات الإنسانية ويُسهم في تعزيز كفاءة وسرعة الاستجابة للأزمات (عبد القادر، 2009)

ويرى الباحث أن التخطيط الأمني المُسبق والتنسيق مع السلطات المحلية والدولية يُعدان من العوامل الحاسمة في نجاح دولة الإمارات في تقديم المساعدات الإنسانية بشكل فعّال. يدل هذا التوجه على التزام الإمارات بتبني مقاربة شاملة ومتكاملة في التعامل مع التحديات الأمنية، مما يُعزز من مكانتها كلاعب رئيسي في المجتمع الدولي في مجال العمل الإنساني. يُساهم هذا النهج في بناء جسور التعاون وتحقيق تنسيق فعّال يُمكن من تقديم المساعدات بشكل آمن ومستدام، معززاً بذلك دور الإمارات كنموذج يُحتذى به في الاستجابة الإنسانية العالمية

خامساً- تطوير خطط الطوارئ والاستجابة السريعة:

تطوير خطط الطوارئ والاستجابة السريعة يُمثل جانباً محورياً في استراتيجية دولة الإمارات لمواجهة التحديات الأمنية في عملية تقديم المساعدات الإنسانية. تسعى الإمارات بشكل مستمر إلى تحسين قدرتها على الاستجابة للحالات الطارئة من خلال تطوير خطط شاملة تشمل التدابير الوقائية، التنسيق الفعال مع الجهات الأمنية، وتدريب فرق العمل على أساليب التعامل مع مختلف السيناريوهات الطارئة. يتضمن ذلك أيضاً إنشاء آليات للتواصل السريع وتحديد مسارات واضحة لاتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات في حالات الأزمات، مما يضمن سرعة وكفاءة الاستجابة ويقلل من الأثر السلبي للتحديات الأمنية (الدوسري، 2023)

ويرى الباحث أن تطوير خطط الطوارئ والاستجابة السريعة يعكس التزام دولة الإمارات بتعزيز الجاهزية والمرونة في مواجهة الأحداث الطارئة. تُشير هذه الجهود إلى فهم عميق للتحديات الأمنية ورغبة جادة في تجاوزها بكفاءة، مما يعزز من قدرتها على تقديم مساعدات فعّالة وآمنة في أصعب الظروف. يساهم هذا النهج في تعزيز دور الإمارات كفاعل رئيسي في المجتمع الدولي بمجال العمل الإنساني، ويؤكد على أهمية الاستعداد والتخطيط المسبق في إدارة العمليات الإنسانية الدولية

سادساً- تدريب فرق الإغاثة على الممارسات الأمنية:

تدريب فرق الإغاثة على الممارسات الأمنية يُمثل جزءاً حيوياً من استراتيجية دولة الإمارات للتعامل مع التحديات الأمنية في مجال المساعدات الإنسانية. يُركز هذا التدريب على تزويد فرق العمل بالمهارات اللازمة للتعامل مع مختلف السيناريوهات الأمنية، بما في ذلك إدارة الأزمات، تقييم المخاطر، والاستجابة للحوادث الطارئة. يشمل ذلك أيضاً تعليم الفرق أفضل الممارسات في حماية أنفسهم والمساعدات التي يقدمونها، مما يعزز من كفاءتهم وفعاليتهم في الميدان. تُقدم الإمارات هذا التدريب بالتعاون مع مؤسسات محلية ودولية متخصصة، ما يضمن الجودة العالية والمواكبة لأحدث المعايير الدولية في مجال الأمن الإنساني (Finnemore, 2004)

ويرى الباحث أن تدريب فرق الإغاثة على الممارسات الأمنية يُعدّ عنصراً أساسياً في تعزيز قدرات الإمارات على التعامل مع التحديات الأمنية. يُساهم هذا النهج في بناء فرق عمل مجهزة بشكل كامل وقادرة على التصرف بفعالية في مواجهة التحديات، ويعكس التزام الإمارات بتقديم مساعدات إنسانية آمنة وفعّالة. يُؤكد هذا أيضاً على أهمية الاستعداد والتأهيل المستمر لفرق الإغاثة كجزء لا يتجزأ من استراتيجية شاملة لإدارة العمليات الإنسانية

الخاتمة

في ختام هذا البحث، اتضح لنا أن المشهد العالمي للأزمات الإنسانية معقد ومحفوف بالعديد من التحديات، فمن الشبكة الواسعة من اللوائح الدولية إلى الفروق التشريعية الدقيقة الخاصة بكل بلد، يصبح التنقل في التشريعات مهمة معقدة؛ فالقانون الدولي، رغم سعيه لتحقيق العالمية، كثيراً ما يجد نفسه متشابكاً في التفاعل بين سيادة الدولة والتفسيرات المختلفة، وتواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها لاعباً محورياً في الجهود الإنسانية العالمية، مجموعة من التحديات التشريعية الخاصة بها؛ فبينما تهدف قوانينها إلى ضمان توصيل المساعدات بكفاءة وشفافية، يجب عليها أيضاً معالجة المخاوف المتعلقة بالأمن القومي، والتداعيات الاجتماعية والسياسية، والمصالح الأوسع للدولة الإماراتية

وتتطلب معالجة هذه التحديات القانونية اتباع نهج متعدد الجوانب؛ فعلى المستوى الدولي، هناك حاجة ملحة إلى مبادئ توجيهية موحدة تحترم سيادة الدولة مع ضمان قدسية وفعالية الجهود الإنسانية. ومن الضروري تبسيط عمليات الموافقة، وتبني الحلول التكنولوجية، وإنشاء قنوات اتصال واضحة. ويمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، الاستفادة من مكانتها في المجتمع العالمي لتعزيز الحوار، والدعوة إلى الإصلاحات، ومشاركة أفضل ممارساتها؛ ومن الممكن أن تخدم تشريعاتها كنموذج يسلط الضوء على التوازن بين الحكمة التنظيمية والضرورات الإنسانية

في الختام، في حين أن رحلة تقديم المساعدات الإنسانية مليئة بالتحديات القانونية والإجرائية، إلا أنها ليست مستعصية على الحل؛ فمن خلال الجهود التعاونية، والتفكير الابتكاري، والالتزام الثابت بمبادئ الإنسانية، يمكننا تمهيد الطريق لمستقبل تتجاوز فيه المساعدات الحدود بسلاسة، وتقدم العزاء والدعم لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها

أولاً- النتائج:

1. كشف البحث عن فهم شامل للمساعدات الإنسانية، وعرّفها ليس فقط على أنها عمل خيري، بل أيضاً على أنها انعكاس للتضامن العالمي، وتعتبر المساعدات الإنسانية بمثابة قوة ملزمة تهدف إلى تخفيف المعاناة، وقد تم تصميم الأُطر القانونية، سواء على المستوى الدولي أو داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، لضمان وصول المساعدات إلى المستفيدين المستهدفين بكفاءة.

2. خلص البحث إلى أن الطبيعة المتعددة الأوجه للأنظمة الدولية، إلى جانب التفسيرات المتنوعة من قبل الدول، غالباً ما تؤدي إلى الغموض، وبالمثل، تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، رغم وجود تشريعات قوية لتسهيل الأعمال الإنسانية،

تحديات تتشابك مع الأمن القومي، والآثار الاجتماعية والسياسية، والمصالح الوطنية الأوسع.

3. للتغلب على العقبات القانونية، سلط البحث الضوء على ضرورة تعزيز الحوار والتعاون، فعلى المستوى الدولي، فهناك حاجة إلى المزيد من المبادئ التوجيهية والاتفاقيات الموحدة التي تأخذ في الاعتبار الفروق الدقيقة بين الاهتمامات الخاصة بكل دولة مع الحفاظ على استدامة المساعدات.

4. سلط البحث الضوء على تحديات إجرائية كبيرة تؤثر على سرعة وفعالية تقديم المساعدات؛ فكثيراً ما يعيق تعطل البنية التحتية، لا سيما في المناطق المنكوبة بالنزاعات أو الكوارث.

5. لمواجهة التحديات الإجرائية المذكورة أعلاه، دعا البحث إلى العديد من الحلول المبتكرة؛ فتبني التكنولوجيا، مثل صور الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار، يمكن أن يوفر تقييمات في الوقت الفعلي، مما يساعد في اتخاذ قرارات أفضل، ومن الممكن أن تتغلب حلول البنية التحتية، مثل العيادات المتنقلة أو الجسور المؤقتة، على عوائق البنية التحتية التقليدية.

6. على الرغم من أن التحديات التي تواجه تقديم المساعدات الإنسانية متعددة، سواء من الناحية القانونية أو الإجرائية، فإن هذا البحث يقدم خارطة طريق تتشابك بين المعايير الدولية والتشريعات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة والحلول المبتكرة لضمان وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها بأكثر الطرق كفاءة.

ثانياً- التوصيات:

1. من الضروري تعزيز الأُطر القانونية الدولية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدعوة إلى إدراج أحكام أكثر وضوحاً وقوة في المعاهدات والاتفاقات الدولية، مع التأكيد على أهمية الوصول دون عوائق إلى السكان المتضررين أثناء الأزمات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات شاملة خاصة بالمساعدات الإنسانية، ومعالجة التحديات القانونية والإجرائية. ويمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تشارك بفعالية في المناقشات والمفاوضات الدولية لدعم هذه الجهود.

2. لضمان الاتساق بين تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الإنساني الدولي، يوصى بإجراء مراجعة شاملة وتحديث للإطار القانوني الوطني، وتحديد الثغرات والتناقضات في التشريعات الإماراتية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، والعمل على مواءمتها مع المعايير الدولية، وقد يشمل ذلك تعديل القوانين القائمة أو إنشاء قوانين جديدة لتعكس مبادئ الحياد وعدم التحيز والإنسانية التي تقوم عليها جهود المساعدات الإنسانية.

3. إنشاء هيئة أو وكالة مركزية مسؤولة عن تنسيق جهود المساعدات الإنسانية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، ويجب على هذه الهيئة تسهيل التعاون وتبادل المعلومات والتخطيط المشترك بين أصحاب المصلحة، مما يضمن الاستجابة السريعة والفعالة أثناء الأزمات.

4. نوصي بأن تستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة في مبادرات التدريب التي تركز على الجوانب القانونية للمساعدات الإنسانية، مما يضمن أن الأفراد المشاركين في هذه العملية على دراية جيدة بالقانون الدولي والتحديات القانونية المحددة التي قد يواجهونها، وهذا سيمكن من الاستجابة الإنسانية بشكل أكثر فعالية وامتثالا للقانون.

5. تشجيع حكومة الإمارات العربية المتحدة والمنظمات ذات الصلة على المشاركة في حملات التوعية العامة وجهود المناصرة لتعزيز فهم المبادئ والتحديات الإنسانية، وضرورة نشر المعلومات للجمهور، وزيادة الوعي بالعقبات القانونية والإجرائية التي تعترض المساعدات الإنسانية، وأهمية احترام القانون الدولي؛ فهذا يمكن أن يعزز بيئة داعمة للجهود الإنسانية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة ويساعد في حشد الدعم العام للمبادرات التي تهدف إلى التغلب على هذه التحديات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أحمد، حسن سليمان (2020). المساعدات الإنسانية في القانون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية والحروب. دار الحضارة للنشر والتوزيع، القاهرة.

الجنابي، محمد غازي (2010). التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام. منشورات الحلبي الحقوقية.

الحمادي، أحمد عبد الله (2018). المساعدات الإنسانية الدولية ودور دولة الإمارات. دار الريان للنشر والتوزيع.

الخليلي، علي رمضان (2022). المساعدات الإنسانية في ضوء القانون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية. دار المناهل للنشر والتوزيع.

أبو خوات، ماهر جميل (2009). المساعدات الإنسانية الدولية "دراسة تحليلية معاصرة في ضوء قواعد القانون الدولي العام". دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

الخياط، عبد الرحمن محمد (2019). القانون الدولي والمساعدات الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية. دار الحضارة للنشر والتوزيع.

الدوسري، أسامة بن سعود (2023). القانون الدولي والمساعدات الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية: دراسة مقارنة. دار المنارة للنشر والتوزيع.

السليس، إبراهيم بن عبد الله (2020). القانون الدولي والمساعدات الإنسانية في الكوارث الطبيعية: نظرة تحليلية. دار اليازوري للنشر والتوزيع.

السويدي، فاطمة بنت خالد (2019). دور دولة الإمارات في المساعدات الإنسانية الدولية. دار المدى للنشر والتوزيع.

شلبي، سعد شاكر (2019). القانون الدولي الإنساني. دار زهران للنشر والتوزيع.

العامري، علي محمد (2023). المساعدات الإنسانية في القانون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية: تحليل مقارن. دار الأمانة.

عبد القادر، بوراس (2009). التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية. دار الجامعة الجديدة.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد وآخرون (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة(ج3). عالم الكتب.

العناني، إبراهيم محمد (2007). النظام الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث (ط3). دار النهضة العربية.

الفتلاوي، سهيل حسين (2020). القانون الدولي الإنساني. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

أبو القاسم، نجاة (2021). المساعدات الإنسانية في القانون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية والحروب. دار الفارابي.

القحطاني، نورة بنت سعد (2022). القانون الدولي والمساعدات الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية: دراسة تحليلية. دار الثقافة الجديدة.

المحمد، عماد الدين عطا الله (2007). التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام. دار النهضة العربية.

محمد، كورد صالح (2008). مفهوم التدخل الإنساني في القانون الدولي وتطبيقه في العراق. [رسالة ماجستير]،

الجامعة المستنصرية.

المرعشلي، أحمد عبد العزيز (2022). القانون الدولي والمساعدات الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية: الإطار القانوني والتحديات المعاصرة. دار الفكر العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Finnemore, M. (2004). *The Purpose of Intervention: Changing Beliefs About the Use of Force*. Cornell University Press.

Orford, A. (2011). *International Authority and the Responsibility to Protect*. Cambridge University Press.

Slim, H. (2015). *Humanitarian Ethics: A Guide to the Morality of Aid in War and Disaster*. Oxford University Press.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

ʾaḥmadu ḥasani sulaymānu (2020). almasāʻadāʾut alʾinsāniyyati fī alqānūni al-dawliyyi ʾathnāʾa alkawārithi al-ṭabīʻiyyati wa-l-ḥurūbi dāru alḥaḍārati lil-nashri wa-l-tawzīʻi alqāhirati

aljanābiyyu muḥammadu ghāziyyin (2010). al-tadakkhulu alʾinsāniyyu fī ḍawʾi alqānūni al-dawliyyi alʻāmmi manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati

alḥammādiyyu ʾaḥmadu ʻabd Allāh (2018). almasiʻadāʾut alʾinsāniyyati al-dawliyyatu wadūru dawlati alʾimārāti dāru al-rayyāni lil-nashri wa-l-tawzīʻi

alkhalīliyyu ʻaliyyu ramaḍāna (2022). almasiʻadāʾut alʾinsāniyyati fī ḍawʾi alqānūni al-dawliyyi ʾathnāʾa alkawārithi al-ṭabīʻiyyati dāru almanāhili lil-nashri wa-l-tawzīʻi

ʾabū khawwātin māhirun jamīlin (2009). almasiʻadāʾut alʾinsāniyyati al-dawliyyatu" dirāsatun taḥlīliyyatun muʻāṣiratun fī ḍawʾi qawāʻidi alqānūni al-dawliyyi alʻāmmi dāru al-nahḍati alʻarabiyyati lil-nashri wa-l-tawzīʻi

alkhayyāṭu ʻabdu al-Raḥmāni muḥammadin (2019). alqānūnu al-dawliyyu wa-l-mmasāʻiduāt alʾinsāniyyati ʾathnāʾa alkawārithi al-ṭabīʻiyyati dāru alḥaḍārati lil-nashri wa-l-tawzīʻi

al-dawsaryi usāmatu bnu suʻūdin (2023). alqānūnu al-dawliyyu wa-l-mmasāʻiduāt alʾinsāniyyati ʾathnāʾa alkawārithi al-ṭabīʻiyyati dirāsatun muqāranatun dāru almanārati lil-nashri wa-l-tawzīʻi

al-salīsu ʾibrāhīmu bnu ʻabdi Allāhi (2020). alqānūnu al-dawliyyu wa-l-mmasāʻiduāt alʾinsāniyyati fī alkawārithi al-ṭabīʻiyyati naẓratun taḥlīliyyatun dāru alyāzūriyyi lil-nashri wa-l-tawzīʻi

al-sūʾaydiyyu fāṭimatu bintu khālidin (2019). dawru dawlati alʾimārāti fī almusāʻadāti alʾinsāniyyati al-dawliyyati dāru almadā lil-nashri wa-l-tawzīʻi

shalabīy saʻdu shākirin (2019). alqānūnu al-dawliyyu alʾinsāniyyu dāru zahrāna lil-nashri wa-l-tawzīʻi

alʻāmiriyyu ʻaliyyu muḥammadin (2023). almasāʻadāʾut alʾinsāniyyati fī alqānūni al-dawliyyi ʾathnāʾa alkawārithi al-ṭabīʻiyyati taḥlīlun muqārinun dāru alʾamānati

ʻabdu alqādiri būrās (2009). al-tadakkhulu al-dawliyyu alʾinsāniyyu watarājuʻu mabdaʾi al-sīādati alwaṭaniyyati dāru aljāmiʻati aljadīdati

ʻumaru ʾaḥmadu mukhtāru ʻabdi alḥamīdi waʾākharūna (2008). muʻjama al-lughati alʻarabiyyati almuʻāṣira#ij ʻālimu alkutubi

alʻanāniyyu ʾibrāhīmu muḥammadin (2007). al-niẓāmu al-dawliyyu fī mūājahati alʾāzamāti wa-l-kawārithi) t3 .(dāru al-nahḍati alʻarabiyyati

alfatalāwiyyu suhaylu ḥusaynin (2020). alqānūnu al-dawliyyu alʾinsāniyyu dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzīʻi

ʾabū alqāsimi najātun (2021). almasāʻadāʾut alʾinsāniyyati fī alqānūni al-dawliyyi ʾathnāʾa alkawārithi al-ṭabīʻiyyati wa-l-ḥurūbi dāru alfārābiyyi

alqaḥṭāniyyu nūratu bintu saʻdin (2022). alqānūnu al-dawliyyu wa-l-mmasāʻiduāt alʾinsāniyyati ʾathnāʾa alkawārithi al-ṭabīʻiyyati dirāsatun taḥlīliyyatun dāru al-thaqāfati aljadīdati

almuḥammadu ʻimādu al-dīni ʻaṭā Allāh (2007). al-tadakkhulu alʾinsāniyyu fī ḍawʾi mabādiʾi waʾaḥkāmi alqānūni al-dawliyyi alʻāmmi dāru al-nahḍati alʻarabiyyati

muḥammadun kawirdi ṣāliḥin (2008). mafhūmu al-tadakkhuli alʾinsāniyyi fī alqānūni al-dawliyyi wataṭbīquhu fī alʻirāqi] risālatu miājastyr aljāmiʻatu almustanṣariyyatu

almarʻashiliyyu ʾaḥmadu ʻabdu alʻazīzi (2022). alqānūnu al-dawliyyu wa-l-mmasāʻiduāt alʾinsāniyyati ʾathnāʾa alkawārithi al-ṭabīʻiyyati alʾiṭāru alqianwinnuy wa-l-tuḥadyāat almuʻāṣirati dāru alfikri alʻarabiyyu

The Legal and Procedural Challenges to Providing Humanitarian Aid and Ways to Overcome Them in International Law and the UAE Legislation

Khamis Juma Aldarmaki(1)
Saleh Adnan Al Shraideh(2)

Abstract:

This research delves into the intricate landscape of legal and procedural challenges surrounding the delivery of humanitarian aid, both within the framework of international law and the legislative context of the United Arab Emirates (UAE). Examining the multifaceted issues of bureaucratic obstacles, accessibility constraints, and regulatory complexities, this study identifies key hurdles that humanitarian actors encounter. It offers a comprehensive analysis of potential solutions, emphasizing the importance of streamlining processes, enhancing coordination, fostering adaptability, and promoting legal compliance. By addressing these challenges head-on, this research aims to contribute valuable insights into the optimization of humanitarian aid efforts, ensuring more efficient, timely, and legally sound responses to crises, both globally and within the UAE.

Keywords: Humanitarian aid challenges, Legal obstacles in humanitarian aid, UAE legislation on humanitarian assistance, Overcoming procedural hurdles.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
U20105903@sharjah.ac.ae

(2) College of Law - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)